

٢٥٠١
ص ٤٦
٢٦٠٤٦
مجموعه دستنویس
توحید

التوحید
نہر الحیۃ
١٤٠

٢٥٠١

كتاب في عهد الوهاب

كتاب في عهد الوهاب

كتاب في عهد الوهاب

٢٥٠١

{ ٦٠٢٦



بسم الله الرحمن الرحيم **بسم** يا اكرم
الخدمه الموصوف بصفات الكمال المعروف
بنعوت لجلال **المشهور** بمظاهر الجمال
المعجور بالخلق والاصال **الذي** لم ينزل
ولا ينزل **وهو** البكر المتعال **والصلاة**
على المتقدمين الضلال **فان** اصب **يعالم** محرم
والجلال **والله** وصحبه خير **صاحب** وال
امك بعد هذه رسالة موسومة
بنهر الحياة في معرفة الصفات **جمعت**
فيها زبدة من المقالات **وخلاصة** من الالفاظ
مع ستي مما خطر بالبال **وخايل** بالخيال
ورتبة ما على مقدمة وخاتمة **وياب**
خالبة عن تحلل الايجاز **والاضراب**

ومني

ومن ملهم الصواب اسال **الحفظ** من
نزل الوعظ **ومزال** القدم **وتوجتها**
بالقاب السيد السند **الهام** **والجبر** المحر
الغمام **صدر** محافل **المائل** **وبدر** سما
الافاضل **قطب** فلك الاحسان
المخلاق **باخلق** الرحمن **صاحب** النفس
القدسية **ومجمع** الكلمات **الانسية** الذي
احمد الله بتأسيس القواعد والقوانين
حيث جعله كاتب **سرا** عظم **السلامين**
في الربا بين الدين والدنيا **وصاحب**
السعادتين **الاولي** **والاخرى** **من** سري **حيث**
كالم في الافاق **ورقة** على اكال كماله
الاتفاق **ابي** التناحب **الدين** محمود مد

الله ظلاله **وابدق** له **ورزق** شهود
جماله **نحمد** والـ **والرجاء** بكم الله **وانق**
والتوكل على جوده صادق **ان** يقع بحضرة
في محل القبول **ويكون** وسببه يحصل
الارب وبلوغ المأمول **ان** سنا الله واد
حسنا ونعم الوكيل **المقدمة** اعلم ايديك
الله بر وحدك بفتوحه ان الصفة
البنوية عند الاستعارة ان دلت على الذات
دون معنى زايد ككون الجوهر ذاتا وسميا
وجوهرا قفصية والافغوية كالتميز
والحدوث وقبول المعارض وقولهم
في الصفات لاهي هو ولاهي غيره أسس
على تفسير الغيرين حديث قالوا الغيران موجودة ان

جاز

المعدومان والعدم

جاز انفكاكهما فخرج المعدوم والموجود لان
التغاير وجودي كالمتضاد وخرج الجزء مع
الكل والصفة مع الموصوف ودخل الجسمان
القديمان لانفكاكهما بالجزء والصفة المفارقة
مع موصوفها قد يما كان او حاد تابان
يوجد الموصوف وتنعدم الصفة فجوان
لانفكاك اعم من ان يكون بحسب الجز
او الوجود والعدم وعلم انه يكتفي في التغاير
بجواز الانفكاك من جانب واحد وان
الصفة التي ليست عين الموصوف ولا غيره
هي الصفة اللازمة وقيل بل القديمة وعدم
الوفاي ان السمع والعرف واللغة دلت
على ان الجزء ليس غير الكل والصفة ليست

غير الوصف فانك اذا قلت ليس له علي
غير عشرة يحكم عليك بلزوم الخمسة
وردد بان المراد ان كان الخمسة فقط
فلا نسلم الحكم بلزومها وامام علم لعاد
العشرة فذلك هو العشرة نفسها وبيان
الغيرها هنا محمول على عدد اخر فوق العشرة
واذا قلت ليس في الدار غير زيد وليس في
يدي غير عشرة درهم فهو كلام صحيح مع
ان في الدار اعضاء زيد وصفاته وفي
اليدين احدى العشرة واصنافها ورد بان
يقضي ان لا يفرق بين الصفات الفارقة
واللازمة وان نياب زيد واستعانة
الدار ليست غير وفنائه بين وكيف

مخفي

مخفي علي احد ان المراد بهذا الكلام نفي انسان
اخر غير زيد وعدد اخر فوق العشرة
واعترض على التعريف باستناع وجود
العالم بدون الصانع قيل يكفي جواز الانفكاك
من جانب ورد بالجزم مع الكل والصفة
مع الوصف واجيب بان المراد
جوازه من الجانبين بحسب العقل دون
الحاج اذ يمكن تعقل وجود العالم ولا يعقل
وجود الصانع بل يطلب بالبرهان قال
السيد ما حاصله ان هذا الجواب انما يصح
اذا عرفت الغرضان بانها موجودان يجوز
الانفكاك بينهما من الجانبين ثم يعترض
بالمباري والعالم فيجواب ان المراد جواز

في العقل دون الخارج أمّا اذا جعل جواز
اعم كما سبق فلا الا اذا جاز كون العقل
اعم من المطابق وغيره وح يرد الصفة ويجز
اقول ولا يصح ايضاً اذا لم يجعل جواز اعم
لان العالم من حيث هو معلول لا يمكن
ان يعقل بدون علته ذهنا وخارجا
لا يقال المعبر في التقاير هو الانفكاك
بحسب الذات والحقيقة ولا عبرة بالاضافة
لانا نقول الانفكاك بين المتضايفين
من حيث هما كذلك مثل الاب والابن والعلّة
والمعلول لا يعقلان قيل انهما من حيث
المتضايف ليسا بوجودين قلنا الكلام في
معرض لاضافة من حيث انه معرض لها

لا في المركب منهما فيلزم ان لا يكون العالم
غير الصانع لعدم جواز تعقل الانفكاك
ولا عينه لا تقاير بحسب الوجود والقياس
وقال صاحب المواقف اعلم ان قولهم
لا هو ولا غيره مما استبعد الجمهور فانه
اثبات للواسطة وقال صاحب المقاصد
ما حاصله والجمهور على ان العزّة تقيض
هو بمعنى ان الشيء بالنسبة الى الشيء ان
صدق انه هو فحينه والافقير وما ذهبوا
اليه من ان الجزء بالنسبة الى الكل والصفة
بالنسبة للموصوف الى الموصوف ليس عينه
ولا غيره ليس بمقول لكونه ارتفاعا للقيضين
واعذر الامام الرازي بانه اصطلاح وزاع

لفظي وقال صاحب المقاصد وهو فاسد
لان منهم من حاول اثبات ذلك بالدليل
فقال لو كان الجزء غير الكل لكان غير نفسه
لان العشرة مثلا اسم لجميع الافراد يتناول
كل فرد مع اعتباره فلو كان الواحد غير العشرة
لمصار غير نفسه لانه منها وان تكون بدونه
وبطلانه ظاهر لان مغايرة الشيء الى الشيء
لنفسه لا تقضي مغايرة لكل من اجزائه حتى
يلزم مغايرة لنفسه وقال السيد وهذا
الاعتذار ليس يبرهن لانهم ذكروا ذلك في الاعتقادات
المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته فكيف يكون
امر العقليات محضا مجردا لا مطلق وقال صاحب
المواقف والخوان مرادهم انه لا هو بحسب

المفهوم

المفهوم ولا غيره بحسب الهوية كما يجب ان
يكون في العمل كذلك ولما لم يكونوا قائلين
بالوجود الذهني لم يصرحوا بكون التغيرات
في الذهن والاتحاد في الخارج نعم المعهود
هو الاتحاد من وجبة الاختلاف من
وجه وقال صاحب المقاصد وهو فاسد
لان الكلام في الاجزاء والصفات الغير
المحمولة كالواحد من العشرة واليد من زيد
والعلم مع الذات والقدرة مع الذات
ونحو ذلك مما لا يتصور اتحادها بحسب
الوجود والهوية وقال السيد كلامه في
اجزاء غير محمولة وهي مباد الحمولات كالعلم
والقادر والمريد ولما ثبتوا صفات موجودة

قديمية زائدة على ذاته تعالى لهم كون القدم
صفة لغير الله تعالى وكون الصفات مستندة
الى الذات اما بالاختيار فيلزم التسلل
وحدوثها واما بالاجاب فتزول بانها
اما تكون محتاجة الى علة اذا كانت مغايرة
للذات وقال صاحب المقاصد فان قيل
صفات الواجب عندهم موجودات قديمة
فيستغنى استنادها اليه بطريق الاختيار فتعين
الاجاب قلنا علة الاحتياج الى التوثر عندنا
الحديث لا الامكان وصفات الواجب ان
كانت منفردة الى ذاته لا تكون ازاله وانما
يتمتع عدمها لكونها من لوازم الذات وليكن
ما في هذه المقدمة على ذكر منك فانه يتفهمك

فيما

فيما يرد عليك ان شاء الله **الباب**
اعلم ان استكاد ان اهل العلم اختلفوا في
صفاته تعالى فقالت الشاعرة هي لموت وجوده
في الخارج بوجود غير وجود البارئ
وتعين مغاير لتعيينه ففي ممكنة بذاتها الاستناد
وجوداتها اليه وقالت الحكماء هو عالم
بذاته قادر على كل شيء انما يترتب على
ذاته وصفة يترتب على ذات فقط ووجهه
الى نفي الصفات وحصول نتائجها للذات
قال السيد وهو على هذا يكون الذات
والصفات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار
والمفهوم اقول الظاهر من كلام الحكماء ان صفاته
تعاين بذاته بحسب الذات وبحسب المفهوم

معا ولقد صرح به ابن سينا في الالهيات
والنجاه فعلمه عين قدرته وهي عين فائدة
حقيقة ومنه وما وليس الاختلاف الا في
اضافتها وهي عين بحسب الذات والمهم
ولو كان لذاته اعتبارات متحدة بها بحسب
لحقيقة مغايرة لها بحسب المفهوم لما صح قولهم
انه واحد من جميع الوجوه ولهذا توجه
الاعتراض عليه بانه يلزم ان لا يكون لها
على الذات فائدة لانه بمنزلة قولنا الذات
ذات والقدرة قدرة ويلزم قيام العلم
بنفسه وانه معبود العالم وخالق العالم
قال صاحب المقاصد فان قيل يكفي في
عدم لزوم الحالات التغاير بحسب المفهوم

لا الزيادة بحسب الوجود وحمل مثل الكاتب
والصاحف يفيد ويرى محتاج الى البيان
مع اتحاد الذات وعدم لزوم كون الكتابة
هو الضحك قلنا ليس الكلام فيما يحمل على الذات
بالمواظفة بل فيما يحمل على الاستتاق فانها
اذا كانت نفس الذات لزمت الحالات فان
قيل انما يلزم لزوم تغاير بحسب الاعتبار فان
التغاير بحسب الوجود بان تكون الذات
من حيث التعلق بالمعلومات علما والمقدور
قادر والقدرة ومن حيث يصح ان تعلم وتقدر
حيال حياة ويكون معنى العمل ان الذات تتعلق
بالمعلومات والمقدورات ولاختلاف في افادة
وافقار الى البيان ولا في تأييد الاعتبار

بعضها عن البعض في غير كثرة في الذات أصلا
بحسب الوجود وهذا كما ان الواحد نصف
الاشين وثلاث للثلاثة وربح للاربعة وممكن
الي غير النهاية مع ان الوجود واحد لا غير للكل
معين والنصفية متغيرة عن الثلثية قلنا
كون الذات نفس التعلق الذي هو العلم والقدرة
متلازمين البطلان ككون الواحد نفس
النصفية والثلثية وانما هو عالم وقادر
فيبقى الكلام في ما اخذ الاستقاق اعني العلم
والقدرة وانه لا بد ان يكون معي وراها الذات
لانفسه ولا يفيدك تسمية بالتعلق لان مثل
العلم والقدرة ليس من الاعتبار العقلية
التي لا تحقق لها في الاعيان بمنزلة الحدوث

والامكان

والامكان بل في المعاني الحقيقية فلا بد من القول
بكونها نفس الذات فيعود المحذور وراها
الذات فيثبت المطلوب انتهى باختصار
واقول وبالله التوفيق وبسبب ازمته
التحقيق لم لا يجوز ان يكون التعلق سبب
العالم لانفسه والعلم انكشاف للعلوم
فقد الذات وهو لغت سلب لان معناه عدم
حقا بها عنها وحق يحل على الذات بالاستقاق
وبالمواطاة فيشتق اسم العالم منه كاشتق
الاسمان الاوصاف السلبية وحمل المطواة
ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة
لا بواسطة كقولنا الانسان حيوان فيعطي
الموضوع اسما وحده وربما يفسر بحمل هو هو

وحل الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه
بالحقيقة بل ينسب اليها كالبياض بالنسبة
الي الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة
فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة ذواته
الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض او
ابيض وعلي ما قرناه فلا يقال الذات علم
ولا قدره بل ذو علم وعالم وذو قدرة وقادر
ولا يراد علي هذا ما شنع به علي الحكماء
به علي الاساعرة فان قلت يلزمك ان
لا تكون حقيقة العالم موجودة في الخارج وهو
نفي للصفات قلت فرق بين نفي وجوده
فيه وبين نفي انصاف الواجب بحقيقتها
مخيرة للذات بحسب المامية والفهوم

والذاتي

والثاني هو المستلزم لنفي الصفات كالاول
والجمع عليه بين اهل السنة انه متصف بعلم
والقدرة وسائر صفات الجلال كما صرح به
في اخر الواقف من غير تعرض لكونها موجودة
بوجوده اريد علي وجوده ام لا علي ان السالف
من الصحابة والتابعين وكابر الفقهاء والمحدثين
ما تعرضوا لشي من ذلك بل ائبنوا الصفات
بغير ان الاشتقاق ويحتمل ان يكون مرادهم
ما استدلنا اليه واما القول بان الصفات
ممكنة ووجودها تازايرة وانها لا عين ولا غير
فمن الحقايق المتأخرين وليس لهم عليه حجة
قاطعة ولا تكفية ساطعة كما لا يخفى علي من
اطلع علي ما سلفناه ليس الامام الرازي

خالفهم في ذلك ونسب صاحب المقاصد الي
الميل الي الاعتزال حيث قال في المطالب العالمة
من المتكلمين من زعم ان العلم صفة قايمة بذات
العالم ولها تعلق بالمعلوم فهناك امور ثلاثة
الذات والصفة والتعلق ومنهم من زعم ان
العلم صفة توجب العالمية وان هناك تعلقا
من غير ان يبين ان التعلق هو العلم او العالمية
ليكون هناك امور اربعة او ثلاثة فثبت
هناك امور خمسة قال وأما نحن فلا ننبت
الامر من الذات والنسبة بالعالمية وندعي انها
امر لا يدعي الذات موجود فيه للقطع ان المفهوم
من النسبة ليس المفهوم من الذات وان من اعترف
بكونه عالما لا يمكنه نفي هذه النسبة اذ لا يصح

للعالم

للعالم الا الذات الموصوفة بهذه النسبة
ولا القادر الا الذات الموصوفة بانه يصح
منه الفعل فان قلت قد نقل عن صاحب
المقاصد انه قال في نهاية العقول لو كان
كونه عالما وقادرا مجردا امر اضافي لتوقف
بثوبته على ثبوت المعلوم والتقدير لان وجود
الامور الاضافية مشروط المضافين لكن
المعلوم قد يكون محالا وقد يكون ممكنا لا يوجد
الا بايجابه استوقف على كونه عالما وقادرا
اقول العلم عند الاستعارة صفة ذات
إضافية فهذا يرد عليهم ايضا لانه لا بد في العلم
بالشي من تعلق بين العلم والمعلوم وعلي هذا
فالعلومات الالهية الازلية الغير المتناهية

لا يصح ان تكون موجودة في الخارج فلا يصح
وجود الامتياز لان وجودها شرط وجود
المضافين وقد اشار صاحب المقاصد
لمثل هذا بقوله ان من لم يقل بالوجود الذهني
جعل العلم اما مجرد امتياز وتعلق بين العالم
والمعلوم واما صفة لها تلك الامتياز فان
اورده عليهم علم النبي بنفسه اجيب بان
التغاير الاعتباري كاف نعم يرد عليهم
العلم بالمعدومات من الممكنات فكثير من
الاشكال الهندسية والتمتعات كالتوضعات
التي يبين بها الخلف فانه لا تحقق لها في الخارج
وان لم تتحقق في الذهن ايضا لم تتصور الامتياز
بينها وبين العالم وما ذكره الامام في نهج
العبود

العقول من قبيل الاعراض وما ذكره
في المطالب العالمة من قبيل التحقيق فما
هو جواب الاستاعة فهو جوابه وقد
استدل الاستاعة على اثبات الصفات
الزايدة بوجوده الاول قياس الغايب على
الشاهد ولا بد فيه من اثبات علة مشتركة
بين المتيسر والمقيس عليه وهذا الاثبات
يجري في اليقين مشكلا جوازا كون خصوصية
المقيس عليه شرطا وجود الحكم فيه ومنع
خصوصية المقيس من وجوده فيه وعلي
التقديرين لا يثبت بينهما علة قالوا العلة
والحد والشرط لا يختلف غايبا وشاهدا
وعلة علمي في الشاهد قيام العلم في وحد

مشتركة

العالم من قام به العلم وشرط صدق المستق
بنوت اصله فكذلك في الغايب ورد بان
الثابت في التاها العالمية لا ما هي مشتقة
منه فيضحي القياس بالكلية وان من شرط
القياس ان يتماثل امران فيثبت لاحدهما
ما ثبت للاخر وعلمنا من حادث ما يتحمل
العلوم واجيب بان العلم انما يوجب كون
العالم عالما من حيث كونه عالما لا من حيث
كونه عرضا وحادثا اقول وكذا لا يوجب
الزيادة على الذات وهي المتنازع فيها
وزيادته فبينما لا نعرض قايم بنا لا لانه
علم فقط الثاني ان الله تعالى عالم وكل
عالم فله علم ولخاصة انه لا تقام في اية

علم

عالم قادر حي وهذه الالفاظ ليست اسما
للذات من غير اعتبار معنى بل هي اسما
متعة بمعناها ابينات ما هو مأخذ الاشتقا
اقول لا يلزم وجود مأخذ الاشتقاق
في الخارج بل يكفي فيه حصول معنى المستق
كما قرره انفا ولا يلزم المحالات الثالث
المقصود بالدالة على معنى القدرة والعلم
بما لا يتحمل الفاويل كقوله انزل بعلم فاعلموا
انما انزل بعلم الله ان القوة لله ان الله
هو الرزاق ذو القوة المتين الى غير ذلك
مما لا يحصى كثره اقول ليس فيها دلالة
على ان مأخذ الاشتقاق من الموجودات
الخارجية بل على انه صفة له تعالى فيجوز ان يكون

ابينات

مثل الوجوب والامكان والحركات واقول
لو كانت الصفات من الموجودات الخارجية
لكانت ممكنة بذاتها لعدم تعدد الواجب
بذاته فان كان عرض الوجود لها لا السبب
لزم الترجيح وان كان سبب فان كان هو
حقيقتهما كانت واجبة بذاتها والا فان كان
غير ذات الواجب لزم الاستكمال بالغير وان
كان ذات الواجب فقد اسندت اليه فان
كان بالاختيار لزم حدوثا وكونا كما فعل
الحادث ولا لزم الايجاب وما قيل الا انما
تحتاج الي علة اذا كانت مخيرة للذات فهي
على ما عرفت واما كون حدوث علة الاحتياج
وهي ليست بجادة فلا تحتاج الي علة فيلزم

من

محتاج

منه الترجيح بلا مرجح وقد انقضت العتلا
على امتناعه الا التا من الطبيعيين مثل
ذي مقراطيس واصحابه ولو جاز لا نشد
باب اثبات الصانع قال صاحب المقاصد
الجمهوري على ان هذا الحكم ضروري فان معني
الممكن ما لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه
وايض يلزم من كون حدوث علة قدر الجواهر
كما بين قال في مواقف انهم لما قالوا
بان السبب الخارج الي الموتر هو حدوث لزم
استفنا العالم عن الصانع بحيث لو جاز
عدمه لما ظهر وجوده كما عن ذلك قد فتوا
ذلك بان شرط بقا الجواهر هو العرض ولما
كان متجدا محتاجا الي الموتر دائما كان الجواهر

ايضا حال بقاءه محتاجا الي ذلك الموتر بواسطة
احتياج سرطه اليه فلا استغنا املا ان باعنا
اقول وعلي هذا يكون كل عرض يوجب هو
الجزء الاخير من العلة التامة المحتاج اليها في
البقا فاذا عدم عدت العلة التامة وعدمها
يستلزم عدم ذلك الفرد من البقا الذي كانت
علة له وتحدث علة اخرى فيحدث فردا اخر من
البقا وهكذا فيلزم تجدد البقا بتجدد الاعراض
وهو استمرار الوجود فيتجدد الوجود بتجده وهو
مذهب النظام فالقول بان محدوت علة الاحتياج
لا يصح وقد اورد الناس سببا كثيرة لا حاجة لنا
الي ايرادها فمن اراد الوقوف عليها وعلي اجوبتها
فعليه بت المقاصد **تمت** قد صرح جماعة من

المؤخرين

المؤخرين من اهل السنة بان واجب الوجود
بالذات هو الله كنه وصفاته قال في تم العقائد
ولا يجزئني علي القول بكون الصفات واجبة
الوجود لذاتها بل يقال هي واجبة لا لغيرها بل
لما ليس عندها ولا غيرها اعني ذات الله تعالى
وقدس فيكون هذا مراد من قال الواجب
الوجود لذاته هو الله كنه وصفاته يعني انما
واجبة لذات الله كنه وقدس واما في نفسها فهي
ممكنة ولا استحالة في قدم الممكن اذا كان قائما
بذات القديم واجبا له غير متفصل عنه اقول
القسم العقلي حصرت العلوم في الواجب
بالذات والممكن بالذات والممتنع بالذات وهذا
الكلام يقتضي نبوت امرائه ولا فهو نزاع لفظي

في العلاقات الالفاظ واقول لم لا يكون
ان تكون ماهيات الصفات وحقايقها من
حيث هي عارضة لذات الباري من حيث هي
وتكون غير موجودة بوجود زيد علي وجوده
بل موجودة بوجوده لا كما صرح الاسترعي بانها
باقية ببقاها وبقا الذات فانه بقاء الذات
والصفات والبقاء لانها ليست غير الذات
بخلاف بقاء الجوهر فانه يكون بقاءا عارضا
لكونها مغايرة له واعترض عليه بان الصفات
كلها ليست غير الذات ليست غير فليفتحل
البقا القائم بالذات بقاءا ليس بالذات والمالم
يقم به البقاء لهذا لا يتصف بعض صفات
الذات مع انها ليست غير الذات بالبعض فلا

يكون

يكون العلم متلاحيا قادرا وهذا الاعراض لا يرد
علي ما قلناه فانه لا معنى لوجودها بوجوده انه
يعرض لما هيته بل معنى انه عارض لما هيته الواجبة
من حيث هي وهي من حيث هي ايضا عارضة
لما هيته من حيث هي يعني لا يسترط الوجود
والوجود علة لانها بل لاحكامها الخارجية
ولا يلزم منه حروصه لها في الخارج ولا في الذهن
فلا محل للموطاة لانها لا تغيد حدها فربما
بل محل الاستفاق كما ان ماهية الاربعة متصفة
بماهية الزوجية ومعي ما وجدت الاربعة في
معدود ذهنا او خارجا قبل الانقسام ذهنا
الي متساويين ولعل هذا مراد القوم بقولهم لا
هي هو ولا هي غيره ومراد الشيخ الاسترعي

بأنها باقية ببقا الذات فانها على هذا الهي
الذات بحسب الوجود ولا عين بحسب التاهية
حي يلزم حمل المواطة وتلزم المحالات فان
قلت كون وجوده مبدأ لانا غير كونه
مبدأ لانا صفة اخرى فقد صارت وجوداتها
متغايرة متغايرة لوجود الذات قلت ليس
وجودها هو المركب من الوجود والاضافة
بل هو الوجود فقط وعلى هذا لا يلزم امكانها
وجوب وجودها فتأمل وهذا الاحتمال مع
الاحتمال السابق انما ذكرته على طرق المباحنة
وامانه هي في اطلاق المشتقات والتوقف
في وجودها وعدمه وانها عينه ام غيره ام لا
عنه ولا غيره فان الادلة الصادرة عن الطرفين

لا تقوم على ساق كما قرناه لمخصا من كلام
القوم والكتاب والسنة ما ورد فيها المشتقا
الحاشية في علمه كما اتفق عليه جمهور
العقلاء المستدرة لا يعيهاهم استدلالهم
بان فعله في غاية الاحكام والاتقان يدل
عليه علم الهيبة والتسبح وبداية العقول
والنفوس فان قيل ان اراد بالاحكام
والاتقان خلوه عن التحلل وموافقة للمصلحة
فكل الوجوه بحيث لا يتصور ما هو اكمل منه
ولا وفق فلا نسلم لان الدنيا طائفة بالسرور
ويمكن تصور اكمل منها وان اراد من بعض
الوجوه فلا يدل على العلم اذ قد يتفهم بان غير
العالم كاحراق النار وتبريد الماء قلنا المراد

استماله على لطائف الصنع وبداع الترتيب
وحسن الملازمة للمنافع والمطابقة للمصالح
على وجه الحال وان استعمل بالعرض على نوع
من الخل وجاز ان يكون فوقه ما هو اكمل منه
وكل من كان فعله كذلك فهو عالم فان قيل
قد يصدر عن بعض الحيوان العجم كالنحل والنكوت
ما يخالفه العقول قلنا هي عالمه بافعالها
بلا شك والى هذا الاستدلال اشار سبحانه
وقه بقوله الا يعلم من خلق استدل الحكماء
بان العلم بالعلمه يوجب العلم بالخلول والعلم
معلومه فهو يعلمه قال صاحب المواهب قف
لا نسلم والا لزم من العلم بالشيء العلم بجميع
لوازمه القريبة والبعيدة قال صاحب المقاصد

والجبر

واجيب بان الكلام في العلم التام اعني العلم
بالشيء بما جال في نفسه ولا شك ان علم الباري
بذاته كذلك ودليل المتكلمين يفيد العلم بالكليات
والجزئيات لانه صادرة عنه بخلاف دليل
الحكام لان ما علم بعلمه علم علم الكليات
المعلوم ماهية كذا معللة بكذا والماهية كلية
وكونها معللة بكذا هي وتعيين الكليات بالكلية
لا يفيد الجزئية لان الكليات المتصف بكلية احز
لا يميز بحيث يمنع من تصور الاستدراك فيه
لان الموصوف والصفة والماهية متضاف
كليات قال السيد وهامنا حبل تا مل فانه
زعموا بان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم
العلم التام بخصوصيات معلولاتها الصادرة

عنها بوجه سطر او بغير سطر وادعوا ايضا
انتفاعهم بالجزئيات من حيث هي جزئية
لاستلزامه التغير في صفاته الحقيقية فاعترض
عليهم بعض المحققين وقال انهم مع ادعائهم
الذكا قد تناقض كلامهم ههنا فان الجزئيات
معلومة كالكليات فيلزم من قاعدتهم المذكورة
علمها ايضا ودليلهم على استلزام التغير انه
اذا علم ان زيدا في الدار الان ثم خرج زيدا فاما
ان يزول ذلك العلم ويعلم انه ليس في الدار او
يبقى ذلك العلم بحاله والاول يوجب التغير
والثاني يوجب الجهل اجاب مستأج اهل
السنة بان العلم بالشيء سيوجد ووجد
واحد قال صاحب المواقف وهذا مأخوذ

من

من قول الحكماء علمه تعالى ليس زمانيا فلا يكون
من حال ولا ماض ولا مستقبل ان الحال
معناه زمان حكمي هذا والماضي زمان قبل
زمان حكمي هذا والمستقبل زمان بعد زمان
حكمي هذا فمن كان علمه ان ليرا محيطا بالزمان
لا يتصور في حقه حال ولا ماض ولا مستقبل
قال السيد فانه سبحانه علم عندهم جميع
الوقت الجزئية وازمنة الواقعة فيها
لا من حيث ان بعضها واقع الان وبعضها
في الماضي وبعضها في المستقبل فان العلم لا
من هذه الكيفية يتغير بل يعلمها علما متعاليا
عن الدخول تحت الازمنة تانيا ابراهيم

وتوصيه انه كالمالم يكن مكانيا كانت
نسبة الى جميع الامكنة على السوا فليس فيها
بالقياس اليه قريب وبعيد ومتوسط كذلك
المالم يكن هو وصفاته الحقيقية زمانيا
لم يتصف الزمان بقياس اليه بالمضي والمستقبل
والحضور بل كان نسبه الى جميع الامكنة سوا
فالوجودات من الازل الى الابد معلومة
لكل في وقته وليس في علمه كان وكاين ذلك
بل هي حاضرة عنده في اوقاتها فهو عالم
بخصوصيات الجزئيات واحكامها لكن لان
حيث دخل الزمان فيها بحسب اوصافها
الثلاثة اذ لا تحقق لها بالنسبة اليه ومثلها
هذا العلم يكون ثابتا مستمرا لا يتغير اصلا كالعلم

الاولى

بالكليات

بالكليات قال بعض الفضلاء وهذا معنى
قوله انه يعلم الجزئيات على وجه كلي لا ميا
توهم بعضهم من ان علمه محيط بطبائع الجزئيات
واحكامها دون خصوصياتها وما يتعلق بها
من الاحوال كيف وما ذهبوا اليه من ان العلم
بالعلمة يوجب العلم بالمعلوم بما في ما توهموه
كاستقاة الاشارة اليه واجاب جماعة من
متأجري المحققين من اهل السنة ان العلم
بصفة مخصوصة او صفة حقيقية ذات
اضافة فعلي الاول يتغير نفس العلم وعلى الثاني
تغير اضافة فقط وعلى التقديرين لا يلزم
تغير في صفة موجوده بل في مفهوم اعتباري
وقد اعترض امام زماننا مولانا جلال الدين

محمد الرافعي على هذا الجواب باعراض اثنين
رصين ليس له دافع وهو ان العلم عالم يتعلق
بالشي لا يكون معلوما ويلزم من حدوث
التعلق بشي حدوث معلوميته فلا يكون
الباري قد علمه في الازل بل انما علمه حالة
حدوث التعلق والاجماع على خلافه تم بين
طريقا اخر وحاصله يرجع الى ما قاله
السيد وهو ان الماهيات الكلية والعينية
حاضرة عند الواجب لذواتها وخصوصياتها
وارزمتها واحوالها التي تكون من الازل
الى الابد من غير تقدم ولا تاخر فهو في هذه
دفعه واحدة وذلك لتعول علمه وسعة
احاطته والله واسع عليم وانما لم يخضر

عنونا

عندنا كذلك لقصور علمنا وعدم احاطة
وسعته ومثل ذلك بمقدار ملون بالوان
تختلفة وقد امر به بجاه حرقه غلة فسا
واجه حرقها من الالوان بحسبه قد حدث
عن عدم واما زال عن المواجهة تظنه
قد عدم ومالم يواجه حرقها تخاله لم
يوجد بعدد الالوان باسرها موجودة
بالفعل ما ذكره الا لضيوق حرقها وعدم
الواحد منا بهر تلك الالوان
واحدة من غير ترتيب فالمقدار هو
الزمان والالوان ما قارنه من الالوان
الزمان وما قارنه الدنيا نسبة
المقدار الملون الى الغلة ونسبته

لصف

الى الباري نسبة الدنيا هذا حاصل ما قرره في
 رسالة الزوراء والخوراء اقول قد خطر بآلي
 البالي ان حاصل هذا الكلام هو ان وجود الالوان
 في ذلك المقدار هو الوجود العيني والوجود عند
 الغلة هو الوجود الخارجي فحين ننقل الكلام الى
 ماهية هذا الظهور لخاص فتقول ان يتعلق
 به علم الباري من هذه الحكيمية ام لا فان لم يتعلق
 فقد شذ عن علمه كما ان هذا المعلوم الخارج عن تعلو
 فان حدث التعلق لزم ما اورده علي حاشي التعلق
 والالزم قدم الحوات الزمانية من حيث هو الوجود
 وهذا اشكال من خطر بآلي ما رايت احدا يبين
 وفوق كل ذي علم عليم واحد يقول الحق وهو
 السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى

بلغ



الله

الله علي سيدنا محمد النبي الامي وعلي
 اله وصحبه وسلم عت العقبه
 محمد الله وعونه والاول
 ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم

